كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: المصالح البريطانية في العراق وتطورها

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : British interests in Iraq and their development

محتوى المحاضرة الأولى

أولا : المصالح البريطانية في العراق وتطورها:

كان اهتمام الدول الكبرى الأوربية بالعراق نتيجة لاكتمال البناء الاقتصادي الذي أتاحته الثورة الصناعية ونمو النظام الرأسمالي، فللعراق موقع مهم جدا كان مبعثا لصراع الدول المحيطة به والبعيدة عنه للسيطرة عليه والاستفادة من موقعه أولا وموارد الاقتصادية ثانيا ، ومن ابرز تلك الدول هي بريطانيا وفرنسا مع ظهور محاولات روسية وأمريكية للتغلغل في هذ البلاد والحد من النفوذ البريطاني.

كانت مصالح بريطانيا في العراق تنحصر بالدرجة الأولى في أهمية تامين المواصلات البريطانية إلى الهند من جهة ومواجهة التهديدات الفرنسية والروسية في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك تم تعيين مقيم بريطاني دائم في بغداد منذ عام 1798.

وفي أوائل القرن التاسع عشر برزت جملة عوامل ساعدت على زيادة اهتمام بريطانيا بتوسيع نفوذها في العراق، منها الحرب الروسية– الإيرانية (1826 – 1828) والحرب الروسية– العثمانية) (1828 – 1829) واحتلال روسيا لمناطق إيرانية وأخرى عثمانية مما هدد مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي.

توسع نفوذ بريطانيا في العراق بعد انتهاء حكم المماليك (1750 – 1831)، فقد وضع البريطانيون أسس مطامعهم في المياه العراقية ، وأصبحت الامتيازات البريطانية الصادرة من الحكومة البريطانية نافذة في العراق بقطع النظر عن مشيئة الوالي العثماني في بغداد، فعلى سبيل المثال اصدر الوالي العثماني (علي رضا باشا) في الثاني من تشرين الأول (1831) وثيقة رسمية اكد فيها احترام حقوق ممثلي بريطانيا في البصرة. كما استغلت بريطانيا حمايتها للتجار الهنود المقيمين في بغداد والبصرة لاستخدام نهر الفرات طريقا مختصرا للبريد وحماية لأمن الهند التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، إلى جانب إدارتها لدوائر البريد الهندية وحق توزيع البريد في بغداد والبصرة، واهتمامها بالملاحة الهندية، وتشجيع حركة التجارة وحمايتها، لكي تحول العراق إلى سوق لتصريف البضائع البريطانية، والحصول على منتجات العراق، كالحبوب الغذائية والتمور والجلود والخيول وعرق السوس التي كانت تشتريها بأسعار بخسة جدا.

عملت حكومة بريطانيا لتوسيع نفوذها في العراق باتباع أساليب اقتصادية وسياسية، تمثلت الأولى في الاهتمام بحركة النقل والتجارة فكانت بعثة جسني في أواخر عام (1830) لدراسة استخدام البواخر في نهر الفرات، واستطاعت حكومة بريطانيا أن تحصل من الحكومة العثمانية في كانون الأول (1834) على فرمان عثماني بشان الامتيازات الملاحية في الميا العراقية والذي أعطى الحق لبريطانيا في استخدام باخرتين في نهر الفرات عزز صدور قرار عثماني في عام (1846) اكد فيه على حرية قيام البواخر البريطانية بأعمال النقل والتجارة في نهري دجلة والفرات.

أفرزت هذ المحاولات البريطانية عن تأسيس (شركة لنج) والتي سميت بعد زيادة رأسمالها باسم (شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة). اصبح لها حينذاك دورا في حركة التجارة الداخلية والخارجية ساعد على انتقال مراكز التجارة البريطانية إلى المناطق الشمالية من الخليج العربي، وجعل مدينة بغداد مركزا لتجارة الصادرات والواردات، مما جعل هذ الشركة تحتكر العمل التجاري بين البصرة وبغداد.

زادت بريطانيا من نشاطها التجاري في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فاحتلت المرتبة الأولى في ميزان التجارة الخارجية في العراق في ظل حماية الحكومة البريطانية عن طريق قناصلها في العراق.

وقد وصل تغلغل النفوذ البريطاني في العراق مرحلة خطيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وارتبط ذلك قبل كل شيء بزيادة الصادرات العراقية لا سيما بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام (1869)، فقد ارتفعت الصادرات العراقية السنوية خلال المدة (1864 – 1871) .

كما كان لبريطانيا الحجم الأكبر في العمليات التجارية مع العراق فهي تسيطر عمليا على تجارة العراق الخارجية، فعلى سبيل المثال فقد وصل عدد بواخر الشحن البريطانية التي وصلت ميناء البصرة عام 1913 (300) باخرة من مجموع البواخر التي وصلت الميناء في السنة ذاتها والتي كانت (445) باخرة بلغت حمولتها الألاف الأطنان من البضائع التجارية.

وكانت خطوط التلغراف ومكاتب البريد وسيلة أخرى لتعزيز النفوذ البريطاني في العراق. وقد تمكنت بريطانيا من مد الخطوط التلغرافية التي تديرها وتسيطر عليها شركة تلغراف الهندو–أوربية بين الهند والخليج العربي فكان لذلك اكبر الأثر في توسيع مصالح بريطانيا في العراق والخليج العربي.

ووقعت في عام (1904) اتفاقية لنقل البريد البريطاني بين البصرة وبغداد عن طريق شركة لنج البريطانية.

ونتيجة لهذ الأنشطة تحول العراق إلى منطقة نفوذ بريطانية لا سيما بعد عام (1878) عندما تم التوقيع على الاتفاق العثماني–البريطاني والذي تعهدت بريطانيا بموجبه الحفاظ على الدولة العثمانية من الخطر الروسي، فاستمر النفوذ البريطاني في تزايد مستمر في معظم أرجاء الدولة العثمانية لا سيما في العراق.

وكان لبريطانيا ، فضلا عن مصالحها التجارية مصالح سياسية وسوقية في العراق، وتمثلت الأساليب السياسية في الدور الذي أدا القناصل البريطانيون لتعزيز نفوذ بلادهم في العراق فقد قام بعض القناصل علاقات مع بعض شيوخ القبائل والوجهاء حتى اصبح القنصل البريطاني في البصرة مثلا يلقب بـ (الشيخ الأبيض) نظرا لنفوذه الراجح بين شيوخ القبائل جنوب العراق.

كما مارست القنصليات البريطانية في العراق دورا كبيرا في توسيع النفوذ البريطاني إذ كان لبريطانيا علاوة على قنصليتها في بغداد، مقيمية في البصرة منذ العام (1728)، ووكالة قنصلية في الموصل منذ عام (1839)، ووكالة قنصلية في كربلاء عام 1780 . وكان ممثل بريطانيا في العراق ذا امتيازات كبيرة وكفاءة واسعة. ومما زاد نفوذ القناصل البريطانيين في العراق هو تمتعهم بحرية تنقلاتهم ورحلاتهم في البلاد. وكانت هذ تستند إلى الامتيازات التي منحها الباب العالي لأول قنصل بريطاني في بغداد عام (1802).

وقد بلغ تزايد النفوذ البريطاني في العراق حدا دفعها إلى التدخل في شؤونه الداخلية، فعندما اشتدت الاضطرابات في منطقة المنتفك (الناصرية) عام (1881)، وهددت بصورة غير مباشرة الملاحة التجارية بين نهري دجلة والفرات، اقترح القنصل البريطاني العام في بغداد تدخل السفير البريطاني في استانبول لإنهاء الاضطرابات بان يعاد إنشاء ولاية البصرة وان يعين ناصر باشا السعدون واليا عليها، وفعلا تمكن السعدون من إنهاء تلك الاضطرابات بعد تدخل المقيم البريطاني من بغداد لحماية مصالح بلاد التجارية.

وكانت البواخر البريطانية تمخر عباب مياه الخليج العربي، وتبعث الحياة والنشاط لدى الجالية البريطانية في البصرة، التي ازداد عدد أفرادها إلى ثلاثة أضعاف مما كانت عليه قبل العام 1900 ، بسبب الزيارات التي كانت تقوم بها البواخر البريطانية لمنطقة العشار.

ازداد نفوذ القناصل البريطانيون في العراق حتى اصبح فيه حق القنصل البريطاني في بغداد الاحتفاظ ببارجة حربية تحت تصرفه وحرس هندي خاص به.

ومن الوسائل الأخرى التي اتبعتها الحكومة البريطانية استغلال دورها عضوا في لجنة تثبيت الحدود العراقية–الإيرانية للتعرف على مدى إمكانية العثور على مصادر للموارد الطبيعية في المدن العراقية لا سيما النفط والمعادن الأخرى.

كما كانت هنالك بعثات بريطانية للتنقيب عن الأثار في بعض المدن العراقية هدفها الأساسي مراقبة تحركات الروس والفرنسيين والألمان وحماية المصالح البريطانية في العراق.

هذ الأهمية الاقتصادية والسياسية للعراق بينها حكام بريطانيا، إذ أوضح اللورد ساليسبري في عام (1878) موقف حكومة بريطانيا تجاه العراق عندما قال " ومهما يحدث، وفي أيام أي وزارة قد تتسلم الحكم، فان سكان هذ البلاد سوف لا يسمحون للنفوذ الروسي بان يسود في واديي دجلة والفرات".

كما صرح اللورد كرزن في عام (1892) ملمحا إلى أهمية بغداد التجارية بان " بغداد تقع ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع " ، ثم اسهب في هذا التصريح في مجلس اللوردات سنة (1911) فقال : " ومن الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد وإنما تمتد شمالا إلى بغداد نفسها".

وقد عزز المطامع البريطانية في العراق ما ذكر المقيم البريطاني في بغداد في 23 تموز (1913) إلى حكومة الهند والى سفير بريطانيا في استانبول إذ ذكر بانه " يتحتم على الحكومة البريطانية بان تحتفظ باي نوع من الأرجحية التي كانت تتمتع بها في بلاد ما بين النهرين (العراق) التي هي منطقة نفوذها الطبيعية في الممتلكات العثمانية".

وهكذا فعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نجحت بريطانيا بجعل جنوب العراق منطقة نفوذ خاصة بها حتى إنها أخيرا ربطت العراق بالهند بصفة وثيقة واصبح مستقبل الوضع الإداري لهذ البلاد ذا أهمية حيوية بالنسبة لمصالح الإمبراطورية البريطانية.

وعندما بدا الحرب العالمية الأولى في آب (1914) حركت بريطانيا قسم من قواتها للتواجد في منطقة الخليج العربي لتكون قريبة من الفاو لحماية مصالحها في منطقة عبادان ، والدخول إلى الأراضي العراقية في حالة الضرورة، وهذا ما حدث فعلا عندما أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى. عندها تحركت قواتها المتواجدة في منطقة الخليج العربي لتحتل ميناء الفاو والتوغل شمالا في الأراضي العراقية.

المصادر

1. ستيفن هيميسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث
2. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق
3. حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930
4. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر